دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على ضوء الواقع السياسي الجديد

بقلم / محسن أبو رمضان

لعبت منظمات المجتمع المدني عدة أدوار تراوحت ما بين التنمية من أجل الصمود قبل عام، ٩٤ إلى التنمية من أجل التحرر والبناء بعد هذا العام في إطار الجمع الجدلي بين مهمات التحرر الوطني ومهمات التنمية الشمولية، وبعد عام ٢٠٠٠ ونتيجة لاندلاع الانتفاضة وازدياد حدة الممارسات الاحتلالية وتصاعد معدلات الفقر والبطالة لعبت تلك المنظمات أدواراً مختلفة تجمع ما بين الإغاثة والتنمية وإعادة البناء والتأثير بالقوانين وبمبدأ سيادة القانون، ومارست آليات وأشكالاً من الضغط والتأثير على صناع القرار وبصورة ديمقراطية وسلمية باتجاه تحقيق الإدارة الرشيدة التي تؤكد على آليات المساءلة والمحاسبة وخضوع جميع المواطنين لمبدأ المساواة وعدم التمييز.

وقد حققت تلك المنظمات بعض الانجازات في مجال التأثير ببعض القوانين والسياسات وباتجاه ضمان التمييز الايجابي للمرأة . كما عملت على احتضان مصالح فئات اجتماعية ضعيفة ودفعت باتجاه تقويتها وتمكينها وخاصة العمال العاطلين عن العمل وبعض الفئات الأخرى مثل أصحاب الاحتياجات الخاصة والمزارعين.

ولكن تلك المنظمات أخفقت في مقدرتها على التنسيق والتشبيك الداخلي وبلورة رؤية تنموية مشتركة في إشراك الفئات الاجتماعية المستهدفة في صناعة القرار تخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً وابتعدت، واكتفت ببيانات التأييد دون المساهمة الجادة بالوقوف إلى جانبهم والعمل على دعمهم والتكاتف معهم من أجل تلبية حقوقهم الاجتماعية التي يكفلها القانون وحقوق الإنسان.

وبدأ رواد العمل الأهلي يمارسون ردود الفعل كباقي فعاليات المجتمع وعدم المبادرة باتجاه بلورة الرؤى والسياسات المناسبة على الصعد القانونية والاجتماعية والحقوقية، وذلك بتفاوت نسبي.

كما لم تستطع تلك المنظمات بسبب ضعف التنسيق الداخلي وموسميته مع صناع القرار التنموي بالوزارات المختلفة أيضاً من بلورة توجهات للتأثير بسياسات المانحين المالية على قاعدة توجيه هذا التمويل وفق الأجندة التنموية المحلية ووفق الاحتياجات الضرورية وليس وفق التصورات الخاصة بمجتمع المانحين، إن مثل هكذا تنسيق بين أطراف العمل الأهلي وبين السلطة سيساعد بالضرورة على تعميق الحوار مع مجتمع المانحين وإقناعهم بضرورة الاستجابة للأولويات والاحتياجات المحلية. خاصة أن مجتمع المانحين يستفيد من غياب الرؤى وانعدام التنسيق وحالة التشرذم والتنافس الريعي بين الأوساط التنموية المحلية المختلفة لينفذ إلى بنية المجتمع للتأثير بتوجهاته وتركيبته بما لا يتفق بالضرورة مع الأولويات المحددة على المستوى المحلي.

في ظل هذه العشوائية وانعدام المبادرة داهمت منظمات المجتمع المدني أسوة بباقي أطراف المجتمع خطة الانفصال أحادية الجانب عن قطاع غزة، حيث شكلت السلطة الوطنية لجان إشراف على عملية " الانسحاب " على المستوى الفني والمهني، وكذلك للتوعية الجماهيرية، سميت لجان المساندة والحماية الأهلية بهدف إظهار شعبنا بصورة حضارية باليوم الثاني لخروج المستوطنين وجنود الاحتلال من مستوطنات قطاع غزة، ورغم تقديري للدور المهني للعاملين بالأطقم الفنية الذين شكلوا لجاناً للاختصاص وحاولوا عرض ذلك في مرات مختلفة مع ممثلي قطاعات المجتمع إلا أن منظمات المجتمع المدني تجنبت أحد أدوارها الرئيسية بهذا الشأن والمجسدة بالدور الرقابي الذي كان من الضروري أن يترجم وذلك بدلاً من النقاش غير المجدي الذي ساد بين أطراف وأوساط مختلفة من المجتمع المدني بصدد المشاركة أو عدم المشاركة في إطار عمل اللجان الفنية أو لجان المساندة الأهلية.

إن المشاركة في جهد ما يجب أن يعني الاتفاق على الرؤية والتوجه والسياسة، أما إذا لم يكن هذا الاتفاق متوفراً وهذا شرعي وصحي في إطار احترام التعددية وثقافة الاختلاف فإن الدور المنشود- في هذه الحالة- الذي يتعين على منظمات المجتمع المدني القيام به هو الدور الرقابي، ثم الدور القائم على المساءلة أيضاً، وليس الدور القائم على الاندماج سواءً الفردي أو الجماعي في بنية اللجان المشكلة من قبل السلطة أخذاً بعين الاعتبار حالة التقاطب الموضوعي ما بين كل من السلطة والمجتمع المدني والدور الرئيسي لتلك الأخيرة والخاص بالرقابة الشعبية "غير الرسمية " على الأداء العام " للحكم " وهذا الدور غير بعيد عن المهنية فهناك أيضا مصالح لفئات اجتماعية يفترض أن تعكسها منظمات المجتمع المدني المختلفة مثل فئات العمال، المزارعين، المرأة، الشباب.... إلخ. وعليه فإن دور الرقابة يجب أن يقوم على قاعدة فحص مدى الاستجابة لتلك المصالح أو الابتعاد عنها وذلك عبر دراسة السياسات والتوجهات وآليات المشاريع المقترحة من قبل اللجان الفنية أو وزارات السلطة الوطنية.

كانت منظمات المجتمع المدني تستطيع توفير منبر أو مساحة مناسبة لنقاش آلية عمل اللجان الفنية أو لجان المساندة وأن تلعب الدور الرقابي باتجاه المساءلة والمحاسبة بما يستقيم مع مصالح الفئات الاجتماعية الفقيرة التي يفترض أن تلك المنظمات تمثلها أو تعبر عنها. إن هكذا مساحة من تبادل الآراء مع صناع القرار التنموي وبحضور مجموعات المصالح والأحزاب السياسية المختلفة ربما ستعمل على تصويب العديد من المسارات باتجاه الدفع لصالح رؤية وبرامج وآليات تستجيب مع مصالح المتضررين من أوساط شعبنا، كما أن تلك المساحة ستحفز مجموعات المصالح الاجتماعية للتحرك للدفاع عن حقوقها كما ستلفت نظر مجتمع المانحين أيضا إلى ضرورة زيادة دور الرقابة والمساءلة لمنظمات المجتمع المدني بدلاً من سياسة التلقي أو الانتظار.

وبعد تنفيذ خطة الفصل والتي تمت في أجواء من عدم وضوح الرؤية والضبابية فما هو الدور الذي يجب أن تقوم به منظمات المجتمع المدني؟

أعتقد أن هناك عدة أدوار من الضروري أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني على ضوء الوقائع السياسية الجديدة:

أولاً: الدور الحقوقي:

إن الدور الذي أعلنته منظمات حقوق الإنسان تجاه تنفيذ خطة الانفصال من قطاع غزة على قاعدة ضرورة إبقاء المركز القانوني للقطاع بوصفه يقع تحت الاحتلال الذي يستمر بالسيطرة على الحدود والمعابر ويمنع تشغيل المطار والميناء والمطالبة بضرورة إلزام إسرائيل بتنفيذ وثيقة جنيف الرابعة على أراضي وسكان قطاع غزة.

إن التأكيد على الوحدة الجغرافية للضفة والقطاع والقدس يشكل مهمة وطنية حيث أن هناك دوراً لمنظمات حقوق الإنسان عبر تعميق الخطاب القانوني واستخدام القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية وآخرها قرار محكمة لاهاي الاستشاري بخصوص عدم شرعية الجدار والاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧.

ثانياً: الدور التنموي:

على ضوء المرحلة السياسية الجيدة " الانسحاب من غزة " ستبرز بالضرورة العديد من المقترحات الخاصة بتنفيذ العديد من المشاريع بما فيها البنية التحتية على منظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً مبادراً في هذه المرحلة آخذين بعين الاعتبار العناصر التالية:-

١- التحرر من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

٢- الانتقال من الإغاثة " اقتصاد الكبونة " إلى التنمية والإنتاجية والاعتماد على الذات.

٣- التصدي لمظاهر البطالة والفقر عبر آليات ووسائل مختلفة من أجل التخلص من تلك الظاهرتين المقلقتين في مجتمعنا.

٤- التكامل الضروري مع اقتصاد الضفة الغربية قانونياً واقتصادياً واجتماعياً.

ثالثاً: الدور التمكيني:

لقد أثبتت الساحة الفلسطينية أولوية ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني والذي أصبح شرطاً للقدرة على السير قدماً على طريق تحقيق أهداف شعبنا بالحرية والانعتاق، وعليه فإن هناك دوراً لمنظمات المجتمع المدني باتجاه المساهمة بالتوعية الخاصة باحترام مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء وإنهاء الفلتان وأخذ القانون باليد وتعزيز قيم ومعاني المواطنة واحترام الآخرين والتسامح وثقافة الاختلاف والتعددية، كما بالضرورة أن يرتقي هذا الدور إلى الأبعاد الخاصة بصيانة مصالح الفئات الاجتماعية الضعيفة عبر تمكينها والتشبيك معها لتنفيذ مصالحها التي تنص عليها القوانين الفلسطينية المحلية والشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

إن الأدوار الواردة أعلاه وغيرها ستساعد على ترتيب الأجواء الداخلية للتحضير للانتخابات النيابية العامة التي ستأتي تتويجاً لتلك الجهود باتجاه إرساء أسس سيادة القانون وتعزيز قيم ومعايير المواطنة. تلك الانتخابات التي ستفتح الطريق لآفاق تشكل نظام سياسي فلسطيني جديد يعتمد صندوق الاقتراع بعد سنوات طويلة من نظام الكوتا والمحاصصة.

تتمات

أولويات المشاريع

ندرة المياه اللازمة للزراعة وزحف النبات على الأراضي الزراعية إضافة إلى ضعف البنية التحتية وكذلك القيود الإسرائيلية التي تسيطر على كافة الحدود والمعابر وأكد مقداد أن تهميش دور الشباب من المشاركة في التنمية فإنه سيساهم في خلص جيش من العاطلين الناقمين على السياسة العامة ولذلك يتطلب وضع سياسات تنموية تشارك فيها كافة الشرائح.

ضرورة التثقيف والتوعية وملائمة التنمية لاحتياجاتنا

من جهتها شددت الخبيرة في مجال التنمية آمال أبو عيشة على أهمية البدء فوراً في إعادة إعمار كل ما دمره الاحتلال وإنشاء المشاريع في المناطق المحررة على أن يرتبط هذا بنوع من التأهيل والتنمية المستدامة.

وأوضحت أن من أهم المشاريع في هذه المرحلة بناء مدارس جديدة لكي تعمل المدارس وفق فترة واحدة والتقليل من أعداد الطلبة في الصف الواحد وزيادة التثقيف الصحي والنفسي في المناطق المهمشة للحد من العادات والتقاليد الموروثة غير الصحيحة العمل على ترشيد المياه والاستفادة من مياه الأمطار.

وأكدت أبو عيشة على أهمية إيجاد مشاريع مدرة للدخل لقطاع المرأة وتقديم الدعم النفسي والاستشاري لها خاصة بعد الأزمات التي تعرضت لها وأصبحت في حالات كثيرة هي معيل ورب الأسرة.

ودعت أبو عيشة إلى أهمية إتباع التخطيط والتنظيم في برامج التنمية المستدامة خاصة وأنه بعد اتفاق أوسلو تم تحويل الكثير من الأموال وضاعت بدون إيجاد برامج للتنمية والتأهيل والتوعية مشيرة إلى أهمية عدم التعامل مع التنمية المفروضة علينا من الخارج والتعامل مع احتياجات شعبنا.

وشددت أبو عيشة على ضرورة الاهتمام بمشاريع التدريب المهني والتصنيع الغذائي والتطوير الزراعي موضحة أن كافة برامج التنمية تتطلب التنسيق بين خبراء عالمين ومحللين في التنمية ومعرفة احتياجات كل منطقة وهذا يتطلب عقد ورشي عملي وحلقات نقاش لطرح أولويات المشاريع المطلوبة في كل منطقة وبما يتلاءم مع احتياجات التجمعات السكانية والفئات المستهدفة من التنمية.

تشجيع الاستثمار

واقترح المهندس على أبو شهلا من جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تساهم في تحقيق الاستثمار والتنمية في فلسطين ومنها رفع الحظر المفروض على غزة من النواحي البرية والبحرية والجوية والحصول على الموافقات اللازمة للبدء في إنشاء ميناء غزة وإصلاح المطار وإعادة تشغيله وكذلك فتح الطريق الآمن بين الضفة وغزة.

وشدد أبو شهلا على أهمية فتح المجال للبضائع الفلسطينية وتغيير قوانين الاستثمار الحالية بشكل يحفز المستثمرين الكبار لإقامة مشاريع كبيرة تساهم في تخفيف نسبتي البطالة والفقر وكذلك تخصيص مناطق صناعية ومساهمة الدولة في أسعار الخدمات المقدمة للمستثمرين وحماية المنتج المحلي لإحلاله مكان البضائع المستوردة وخاصة الاستهلاكية منها.

مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

من جانبها أكدت إيمان الوزير مدير المشاريع ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP أنه سيتم تنفيذ سلسله من المشاريع التنموية الهامة في محافظات غزة خلال الفترة الحالية ومنها على سبيل المثال مشروع إعادة إعمار شارع الدين صلاح الدين الواصل بين شمال وجنوب غزة موضحة أن هذا المشروع ممول من الحكومة اليابانية بقيمة (١٦) مليون دولار .

وأضافت الوزير أن اليابان ستقوم أيضاً بتمويل مشاريع أخرى منها مشروع إسكان لغير اللاجئين من مدينتي رفح وخان يونس بقيمة (٥) مليون دولار إضافة إلى مشروع الصرف الصحي بخان يونس بقيمة (١٤) مليون و(٨٠٠) ألف دولار .

وأشارت الوزير إلى وجود مشروع آخر يتم تنفيذه حالياً وسينتهي خلال نهاية العام الجاري وهو ممول من الحكومة النمساوية بقيمة (٥٢٠) ألف دولار وهو يهدف الدعم الخريجين العاطلين عن العمل مؤكدة أن البرنامج يسعى حالياً إلى تنفيذ مشروع تشغيل عمال البطالة حيث سيتم توفير(٥) آلاف فرصة عمل إضافة التنفيذ مشروع إزالة الركام من المناطق المحررة بغزة .

وأكدت الوزير وجود مشروع مميز من بنك التنمية الألماني لتمويل ودعم المؤسسات الحكومية والأهلية والبلديات من خلال مشاريع مختلفة حيث قدمت الحكومة الألمانية التمويل اللازم لتنفيذ تلك المشاريع .

"البيدر" في زيارة المواصي المحررة

من الخروج، كنا نزرعها لأنه لا عمل لدينا غير الزراعة ثم تبقى في الأرض لا تخرج للسوق.. اليوم حررت وخرجت لغزة وكل مكان في غزة.. الحمد لله على ذلك ".

المشاريع التي رسمها في مخيلته آن الأوان لأن تنفذ، يقول الحاج أنه بجهوده وجهود أبنائه وأحفاده سينفذون مجموعة من المشاريع الخاصة والتي في أغلبها متعلقة بالزراعة، الحاج يحيي يسعى لأخذ قرض يؤهله وعائلته لإعادة اعمار أرضه من مؤسسة معينة أو الاستعانة ببعض الأقارب فهدفه الآن أن تصبح أرضهم جنة من جديد، ويقول الرجل ضاحكا: سأعود شاباً فقط من أجل أن أعطي كل جهدي لهذه الأرض وسأزرع كل ما يمكن زراعته فيها، ويوضح الحاج: "أن أحد أبنائه بدأ فعليا في إقامة مشروع لتربية الدواجن طالما حلم به، بعد أن قضت قوات الاحتلال الإسرائيلي على أي من المشاريع التنموية الصغيرة في هذه المنطقة، ويأمل الحاج في تحسن وضع ابنه الاقتصادي بعد هذا المشروع.

رحل المستوطنون!!

كان مشهد اعتداء قطعان من المستوطنين على الفلسطينيين داخل منازلهم مشهداً متكرراً في وسائل الإعلام في بداية انتفاضة الأقصى، كانوا وحشيين يخربون كل شيء بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي. والحقيقة أن هذه اعتداءات كانت سابقة لانتفاضة الأقصى، إذ اعتاد المستوطنون على ممارسات الكثير من الاعتداءات للنيل من الفلسطينيين الذين تمسكوا بمنازلهم وأراضيهم القريبة من المستوطنات، وحسب مراكز حقوقية في غزة فقد استولى عدد من المستوطنين بحماية قوات جيش الاحتلال على عدد من المقاصف السياحية على شاطئ خان يونس، وأحاط المستوطنون بتاريخ٢٠٠١/١١/٣٠ المقاصف السياحية بالأعمدة الحديدية والأسلاك الشائكة وأقاموا بجوارها موقفاً خاصاً لسياراتهم تمهيداً لضمها لمستوطنة "كفاريام" غرب مواصي خان يونس، وبتاريخ ٢٠٠١/١/٩ واصل المستوطنون اعتداءاتهم على المقاصف بنفس المنطقة، حيث دمروا أجزاءً منها، ونقلوا محتوياتها بواسطة شاحنة كانت ترافقهم لمكان غير معلوم، وتعود الكبائن المعتدى عليها لمواطنين من عائلات زعرب، شعث، والبيوك، وبتاريخ ٢٠٠١/١/١٥، اقتحم عشرات المستوطنين منطقة مواصي خان يونس، واعتدوا على المنشآت المدنية والمنازل السكنية، حيث أحرقوا ثلاثة منازل تمتلكها عائلات النجار، واللحام، كما حرقوا عدداً من المطاعم التي تعود ملكيتها لأفراد من عائلات شعث، اللحام، المجايدة، الدسوقي، البيوك، والنجار، وبتاريخ ٢٠٠١/١/١٦، نفذ المستوطنون بمواصي خانيونس جملة من أعمال العربدة والتنكيل بالمواطنين وممتلكاتهم، حيث جرفوا مساحات من الأراضي المزروعة بالجوافة والحمضيات، وحرقوا عدداً من الدفيئات التي تعود ملكيتها لعائلات زعرب، الزقزوق، النجار، الأسطل، والأغا، إضافة لمداهمتهم لمنازل عدة في المنطقة نفسها. وبتاريخ ٢٠٠١/١/٢٧، حرق المستوطنون أربع كبائن سياحية على ساحل مواصي خان يونس، بعد أن نهبوا محتوياتها..

يقول المواطن أبو شاهين: "بمجرد خروج هؤلاء المستوطنين بدأنا بإصلاح كل شيء دمروه. ونتكاتف من أجل إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي الجميل الذي سيعوضني عن كل الألم السابق"، ويقول: "بدأ الناس فعلا بإقامة مجموعة من المشاريع الصغيرة وجدد بعضهم مشاريعهم التي دمرت في الفترة السابقة، البعض استدان أو ينوي الاستدانة من أجل ذلك، والوضع التجاري والزراعي يتغير بسرعة في هذه الأيام" وأدعو الله أن يوفق الجميع للخير ولكن أطالبهم بأن يهتموا بالزراعة لان أرض المواصي أجمل ما فيها والبلاد بحاجة لمزروعاتها بشكل كبير"

حكاية لا تُنسى

ستبقي حكاية وفاة الطفل حسام واحدة من أكثر حكايا المواصي ألما في قلوب الكثير من العائلات الفلسطينية في المواصي، نور النجار هي والدة الطفل حسام الذي توفي قبل شهور بسبب تأخر وصوله إلى المستشفى، تروي نور التي بدأت حديثها بحمد الله على التحرر واندحار الاحتلال من المواصي قائلة: "لن ينسيني التحرر والانتصار تلك اللحظة الأكثر ألما في حياتي، فكيف لا وقد فارقني فيها ابني"، وراحت تسرد لنا الحادثة بالتفصيل وكأنها وقعت قبل لحظات قليلة، قالت وقد اغرورقت عيناها بالدموع: "في الصباح الباكر تعرض ابني البكر حسام لضيق شديد في التنفس نتيجة "شرقان" أثناء الرضاعة، وما إن رأيت لون ابني يتحول إلى الزرقة حتى صرخت على زوجي كي يسرع في نقله إلى مستشفى مبارك للأطفال في مدينة خان يونس"، صمتت السيدة الثكلى قليلاً ثم تابعت، اتصلنا بسيارة الإسعاف القريبة منا وتوجهنا بسرعة نحو "حاجز التفاح"، الذي لا يبعد عن المستشفى أكثر من كيلو متر واحد وهناك منعتنا قوات الاحتلال الإسرائيلي من احتياز الحاجز...

ربما نعجز نحن عن وصف حال الأم تحتضن رضيعها وهو يختنق، ثم تجبر على عدم الركض إلى طبيبها وهو على مسافة قريبة منها، تمنعها الدبابات والمجنزات من عبور هذه المسافة، تقول أم حسام بحديث متقطع: "كنت أنظر لوجه طفلي ثم انظر لهذا الحاجز اللعين، لم أعد أدري بما يدور حولي..كان همي طفلي الذي كان يموت بين يدي... توقعته كابوساً مؤلماً تمنيت أن ينتهي ولو بانتهاء حياتي أنا"، الحديث يدور عن نصف ساعة قاسية جداً عاشتها أم حسام، سيارة الإسعاف محجوزة، وحياة طفلها في خطر، تقول أم حسام "أُجبرنا على تبديل سيارة الإسعاف لأخرى لدواعٍ أمنية لقوات الاحتلال الإسرائيلي حتى يسمح لنا بعبور هذا الحاجز"، وكأنّ ذلك عقب إخضاعها لعملية تفتيش دقيقة لم يسلم منها حتى الطفل الرضيع الذي يحتضر، وما هي إلا لحظات حيث أكد الأطباء تدهور حالته نتيجة التأخير.

انتهت حياة الرضيع ولم تنته الاعتداءات الإسرائيلية التي ارتكبت بحقه وأهله عند هذه النقطة، حيث منعت العودة بجثمانه إلى بيته في منطقة المواصي وأغلقت الحاجز.

برغم الألم الذي يلف حياة المواطنة الفلسطينية النجار، إلا أنها الآن تتأقلم مع الوضع الجديد لمنطقة خالية من الاحتلال وتحاول أن تتمتع بدفء العلاقات الاجتماعية مع أهلها وأصدقائها التي حرمت منها في الفترة السابقة، تقول النجار: "أدعو الله الكريم أن يقدر زوجي على تنفيذ مشروع صغير يعينه على تخطي مصاعب الحياة الاقتصادية وعلى تربية أبنائنا بأمان".

ميناء غزة ينهض

من جانبه قال م. خالد أبو دية مدير إدارة الساحل البيئية في وزراة البيئة: أنه لا توجد معلومات دقيقة حول الأرض المطلوبة لكل مرحلة من مراحل تطوير الميناء ولا يوجد معلومات حول كميات مواد البناء المطلوبة لكل مرحلة من مراحل تطوير الميناء.

وأكد أن هناك أخطاراً بيئية محتملة نتيجة غياب القوانين البيئية واستنزاف مصادر المياه الجوفية وزيادة الضجيج والغبار واحتمالية فقدان بعض الأماكن الأثرية والمناظر الطبيعية.

وفي المقابل خالفه الرأي د. معين صادق من وزارة السياحة الذي أكد أن سلطة الموانيء عندما بدأت مرحلة التنفيذ استدعت وزارة السياحة والاثار للتنقيب عن الآثار حيث لم يتبين وجود أي نوع من الاثار

وأكد أنه في حال وجود آثار مهمة سواء كانت منقولة أو ثابتة سيتم تحديد التعامل معها ولكن في كل الأحوال فإن مشروع ميناء غزة سيؤدي إلى إنعاش الحركة السياحية في فلسطين وهذا هو ما سيؤخذ في عين الاعتبار.

وفي معرض رده على الانتقادات والآثار البيئية للمشروع يقول شعث "أن الشركة الهولندية قامت بعمل فحص للآثار التي قد تكون في المنطقة ولم يتم العثور على آثار حقيقية حتى هذه اللحظة، وفي حال اكتشاف آثار سيتم الحفاظ عليها.

وعلق شعث على الأثر السياحي للميناء قائلاً: المشروع سيعمل علي ربط القطاع بكل من مصر والأردن، وهذا سينعش الحركة السياحية بشكل عام والسياحة الدينية بشكل خاص حيث ستكون الطريق أسهل على الحجاج وذلك من خلال تنقلهم عبر ميناء غزة إلى ميناء جدة لأداء فريضة الحج.

بحر غزة ليس مجرد كنز من الثروة الطبيعية تكتنزه المنطقة بل إنه وسيلة خير تتطلب الكثير من المعاناه والصبر.

ومع الاحتفالات بمناسبة انسحاب الاسرائيليين من المنطقة تتزامن معها صورة النهوض بالحاضر مع ذكريات الماضي الأليمة التي ستكون دافعاً نحو المستقبل لنرسم قصة الإنسان الفلسطيني "من المعاناة إلى الأمل".